

اثر سعر الفائدة في معدل التضخم في الاقتصاد العراقي

للمدة (2004-2024)

أ.م.د. سكه جيهه فرج

أ.م.د. ريسان عبد الامام زعلان

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

E-mail: sakna.al-sary@uobasrah.edu.iq

<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-8137-8450>

المستخلص:

يُعد سعر الفائدة أداةً فعّالة من أدوات السياسة النقدية، وله دورٌ كبيرٌ في التأثير على النشاط الاقتصادي، كما يُعدّ مؤشرًا مهمًا يؤثر على معدلات التضخم بشكلٍ خاص. وباستخدام بيانات الفترة (2004-2024)، استخدم الباحث التحليل القياسي لتحديد أثر سعر الفائدة، والتنبؤ بطبيعة العلاقة مستقبلاً من خلال التكامل المشترك. وقد اعتمد في ذلك على مجموعةٍ من الاختبارات، منها اختبارات الاستقرار، لكلٍ من سعر الفائدة ومعدل التضخم. وقد تبين أن العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم علاقةً عكسية، وأن هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرين. ثم اعتمد على تحليل الانحدار البسيط لبيان أثر سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي العراقي من خلال التضخم خلال فترة الدراسة. وتوصل الباحث إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات والتوصيات، أهمها: وجود توازنٍ طويل الأجل بين سعر الفائدة والتضخم، مما يعني أن سعر الفائدة قادرٌ على تصحيح الانحرافات والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي على المدى الطويل. خلص الباحث إلى أن سعر الفائدة غير فعال في الاقتصاد العراقي على المدى القصير، لأن العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في المدى القصير علاقة طردية ذات دلالة إحصائية. أما في المدى الطويل، فهي علاقة غير ذات دلالة إحصائية، إذ يعاني الاقتصاد من اختلالات هيكلية.

الكلمات المفتاحية : سعر الفائدة ، معدل التضخم ، التكامل المشترك ، الاختلالات الهيكلية، الانحدار البسيط .

The impact of interest rates on the inflation rate in the Iraqi economy for the period (2004-2024)

Assistant Professor: sikna jahya Faraj

Assistant Professor : Risan Abdul Imam

College of Administration and Economics, University of Basrah

Abstract:

The interest rate is an effective monetary policy tool that plays a significant role in influencing economic activity and is an important indicator that affects inflation rates in particular. Using data for the period (2004-2024), the researcher used econometric analysis to determine the impact of the interest rate and predict the nature of the relationship in the future through cointegration. This was based on a set of tests, including stability tests, for both the interest rate and the inflation rate. It was found that the relationship between the interest rate and the inflation rate is an inverse relationship, and that there is cointegration between the variables. The study relied on simple regression analysis to demonstrate the impact of the interest rate on Iraqi economic activity through inflation during the study period. The researcher reached a set of conclusions and recommendations, the most important of which are: the existence of a long-term balance between the interest rate and inflation, which means that the interest rate is capable of correcting deviations and structural imbalances in the Iraqi economy in the long term. The researcher concluded that the interest rate is ineffective in the Iraqi economy in the short term, because the relationship between the interest rate and the inflation rate in the short term is a direct and statistically significant relationship. However, in the long term, the relationship is insignificant, as the economy suffers from structural imbalances.

Keywords:

Perceived interest rate, inflation rate, cointegration, structural imbalances, simple regression.

المقدمة:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تثبيت المستوى العام للأسعار، مما يجعل التضخم أقل استجابةً لتقلبات الإنتاج. واستجابةً لهذه التغيرات، ازداد الاهتمام بأطر بديلة للسياسة النقدية. ومن بين هذه الأطر البديلة الجاذبة استهداف متوسط التضخم. ففي هذا الإطار، بدلاً من تثبيت التضخم لفترة سنوية واحدة حول الهدف، يسعى البنك المركزي إلى تثبيت المعدل المتوسط للتضخم خلال مدة زمنية معينة. ويستنتج البنك المركزي ممثلاً بالسلطة النقدية أن الإجراءات السياسية مستقبلاً تعتمد على الوضع الاقتصادي السابق، وهي سمة مميزة للسياسة المثلى في ظل الالتزام بتوقعات طموحة وعقلانية.

في الاقتصاد العراقي ، بالرغم من انتهاج البنك المركزي العراقي منهج استهداف التضخم، إلا انه منذ قيام السياسة النقدية العراقية(البنك المركزي) في نهاية عام 2016 بتحرير قيمة العملة العراقية مقابل الدولار خلفت موجه كبيرة من التضخم مدفوعة بارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي، مما دفع السلطات النقدية بزيادة اسعار الفائدة لاحتواء موجات من التضخم ولكن لم تؤدي تلك الارتفاعات بالنتائج المرجوة منها، وعند ملاحظة الانخفاض الذي حدث في سعر الفائدة بعد ذلك نجد معدل التضخم لم يتأثر بذلك الهبوط في سعر الفائدة.

مشكلة الدراسة : بالرغم من قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة من اجل استهداف التضخم اجل الا ان التضخم لم يتأثر، لذا يسعى البحث الى الاجابة عن التساؤلات الاتية وهي :

هل معدل التضخم في العراق حساس بالنسبة لسعر الفائدة ، وهل الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة التضخم ؟

فرضيه الدراسة : عدم فاعلية سعر الفائدة في السيطرة على معدلات التضخم لا سيما خلال المدى القصير، اما في المدى الطويل فيوجد توازن لان سعر الفائدة له الدور الحاسم

في السيطرة على معدلات التضخم من خلال السيطرة على سعر الصرف عبر الية مزاد العملة الاجنبية.

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة الى توضيح الاتي :

- 1- مفهوم سعر الفائدة والتضخم وانواعهما.
- 2- تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.
- 3- قياس العلاقة ما بين سعر الفائدة ومعدل التضخم من خلال نموذج الانحدار البسيط وبعض الاختبارات الاحصائية لغرض تحديد طبيعة العلاقة ما بين هذين المتغيرين.

أهمية الدراسة : تتبع اهمية الدراسة من خلال الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي ودوره في معالجة حالات التضخم في الاقتصاد العراقي وايضا يوضح العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة ومعدل التضخم إلى جانب تسليط الضوء على الجانب التطبيقي الذي نبين فيه أثر سعر الفائدة على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة ومعدل التضخم على مستوى الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة بالتحليل متغيرات الدراسة للمدة (2004- 2024).

1.**منهج البحث :** من أجل الإجابة عن الاشكالية المطروحة تم استخدام أسلوب التحليلي الذي يتضمن عرضا للعلاقة النظرية بين سعر الفائدة والتضخم كما اعتمدنا على أسلوب التحليل الإحصائي لتحديد العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم الذي يقوم على تقدير العلاقة بين المتغيرين وبناء نموذج اقتصادي.

2. **هيكلية البحث:** تضمن البحث ثلاثة مباحث تناول الاول الاطار المفاهيمي لسعر الفائدة والتضخم، بينما الثاني تطرق الى تحليل تطور أسعار الفائدة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، اما المبحث الثالث انصرف الى التحليل القياسي للمتغيرات المستخدمة في النموذج (سعر الفائدة والتضخم) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة

1-دراسة (Al-Zarkush, Farhan, Zghair, 2019) بعنوان "قياس وتحليل العلاقة بين سعر الفائدة والبطالة والتضخم والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (2003-2014) باستخدام نموذج ARDL". هدفت الدراسة إلى البحث في الأساليب التي تساعد على الحفاظ على الاستقرار النقدي النسبي في الأسعار المحلية، وتحقيق معدل مرتفع من العمالة الكاملة، وتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام. وخلصت إلى أن سعر الفائدة لا يؤثر على التضخم والبطالة، بل تؤثر البطالة على التضخم، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين البطالة والنمو الاقتصادي.

2-دراسة (Amir, Abdul Basit, 2017) بعنوان العلاقة بين أسعار الفائدة والتضخم والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج عينة التضخم. تم الاعتماد على السلسلة الزمنية للفترة (1980-2016) باستخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الفائدة. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين المتغيرات من خلال وجود تأثير يقارب 6.5%، وأنه دون هذا المستوى لا يوجد تأثير للتضخم وسعر الفائدة على النمو الاقتصادي، بينما المستويات التي تزيد عن 6.5% من معدلات التضخم لها تأثير سلبي قوي على النمو الاقتصادي.

3- أظهرت دراسة (Ahmed, Murtadha, 2005) المعنونة "التضخم والنمو الاقتصادي في بنغلاديش" إحصائياً وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية في المدى

الطويل بين مؤشر سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما يقترح النموذج عتبة ٦٪ المقدرة كمستوى عتبة التضخم الذي يؤثر التضخم فوقه سلباً على النمو الاقتصادي.

ان مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

لقد كانت هذه الدراسة مشابهة للدراسات السابقة من حيث المنهجية والهدف ولكن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة كان في الفترة الزمنية (2004-2024) والموقع حيث تناولت الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لاسعار الفائدة والتضخم اولاً: مفهوم أسعار الفائدة وأنواعها

1- مفهوم سعر الفائدة

سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الأذون وسندات الخزانة. أي تغيير في سعر إعادة الخصم يؤدي إلى توقف البنوك التجارية عن الاقتراض من البنك المركزي في حال ارتفاعه. ويمثل تعديل السعر رسالة تُشير إلى طبيعة السياسة النقدية المستقبلية للدولة. (Al-Shammari, 2016, p 43) وتعتبر هذه الأداة عن مقدار معدل الفائدة التي يأخذها البنك المركزي مقابل تقديم قروض للمصارف التجارية، وتعد هذه من أقدم الأساليب التي اتبعتها البنوك المركزية والتي تمثل وسيلة من الوسائل للرقابة على الائتمان ويعد أيضاً وسيلة للتحكم في التمويل ومن ثم التحكم في حجم الأرصدة النقدية، ويعتبر سعر الفائدة هذا ديناً يتم احتسابه كنسبة مئوية، من نسبة الفوائد المترتبة على رأس المال، ويعرف أيضاً بأنه نسبة تحصل عليها المصارف أو المؤسسات المالية عند تقديم القروض، كما يعتبر نسبة تدفع للأفراد عند الاحتفاظ بأموالهم في الحسابات المصرفية. في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة ، ينتج عن ذلك ارتفاع هذه الأسعار

في الأسواق النقدية، مما يؤدي إلى انكماش الائتمان، أما في حالة الكساد، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة ، مما يؤدي إلى انخفاضه ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاقتراض وبذلك يزداد الاستثمار والاستهلاك (Takah et al., 2008, p 359) .

يمكن تعريف سعر الفائدة بأنه التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) مقابل عدم استخدام ماله للاستهلاك وتأجيل ذلك لفترة لاحقة. ومقدار هذا التعويض هو نفس المبلغ الذي يكون فرد آخر (مقترض) على استعداد لدفعه طوال عمر المال الذي سيمكنه من استهلاكه وإنفاقه فوراً بالطريقة التي يريدها. ويُعد سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد، إذ يتحرك هذا السعر لتحقيق التوازن في أسعار السلع والخدمات بين مستويات الطلب الكلي والعرض الكلي، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في السوق المالية بين عرض الأصول القابلة للإقراض (المدخرات) والطلب عليها (الاستثمار). وينقسم سعر الفائدة إلى قسمين: سعر الفائدة الاسمي، وهو المعلن، وسعر الفائدة الحقيقي، والذي تحصل عليه بطرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي. (Hassan and Al-Ramli, 2021, p. 284)

2- أنواع أسعار الفائدة

يمكن تقسيم أسعار الفائدة إلى عدة أنواع وهي : (Al-Barmawi and Al-
Jazzar, 2022, p 43 :

- أ- **سعر سقف الفائدة** : هو الحد الأقصى لسعر الفائدة الذي تحدده السلطات المصرفية. يغطي هذا المعدل نسبة كبيرة من مكونات سعر الفائدة، ولكنه لا يشمل معدل العائد وسعر السوق، لأنهما مستقلان عن الحد الأقصى.
- ب- **قسمة معدل الفائدة**: هي النسبة التي تدفع عند القيمة الاسمية للسندات، مثل السندات طويلة الأجل التي يشتريها الأشخاص من مؤسسة معينة.

- ت- **سعر الفائدة في السوق (العائد):** هو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن استثمار، مرتبطةً بالتكلفة الظاهرية لتنفيذه. هناك أنواع عديدة من العوائد، منها: عائد السوق: الفائدة السنوية المدفوعة بناءً على سعر السندات في السوق، والمعروف أيضًا باسم عائد التشغيل أو العائد الحالي. عائد ما دون تاريخ الاستحقاق: معدل الفائدة السنوي المدفوع، بما في ذلك متوسط التقديرات السنوية التي تظهر نتيجةً للفرق بين القيمة الاسمية وقيمة شراء السندات. عائد توزيعات الأرباح: المبلغ المالي المدفوع سنويًا للمساهمين.
- ث- **الفائدة طويلة الأجل:** هي الفائدة التي يكون سعرها طويل الأجل بمدة تتراوح ما بين الخمس والعشر سنوات وأكثر
- ج- **الفائدة متوسطة الأجل:** هي التي يتراوح سعرها ما بين (1-5) سنوات.
- ح- **الفائدة قصيرة الأجل:** هو سعر الفائدة الذي يختلف من سنة لأخرى، ومن شهر لأسبوع آخر. يُستخدم سعر الفائدة للتحكم في معدل النمو الاقتصادي والأسعار، أي ما يُعرف بـ"معدل التضخم". لذلك، عندما ترتفع الأسعار ويحدث تضخم، يُرفع سعر الفائدة. وعندما يتباطأ النمو الاقتصادي، يُخفض سعر الفائدة. ويعني رفع سعر الفائدة رغبةً في سحب المعروض النقدي من الأسواق، وبالتالي نقل الأموال إلى السوق، وانخفاض أسعار السلع والخدمات. أما العكس من رفع سعر الفائدة فهو خفضه، والذي يحدث غالبًا عند وجود تباطؤ اقتصادي أو ميل نحو الركود، أو ضعف التوظيف، أو مشاكل اقتصادية أخرى. لذلك، يُخفض سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الاقتراض للشراء والاستهلاك، والشركات على الاقتراض لأغراض الاستثمار والتوسع وزيادة البناء. ومن فوائد خفض سعر الفائدة زيادة النمو الاقتصادي والتوظيف ومعدلات الاستثمار، إلا إذا صاحب ذلك مشاكل اقتصادية تمنع ظهور حالة من النمو الاقتصادي.

ثانياً: مفهوم التضخم وأنواعه

1- مفهوم التضخم

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للدول وهناك عدة تعاريف شائعة للتضخم ومنها، الارتفاع الواضح والملموس في المستوى العام للأسعار ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي (زيادة في الطلب وانخفاض في العرض) (Daniels, 2012, p 123)، ومع الارتفاع في مستوى الأسعار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب فأن قيمة النقود تنخفض ويسود التضخم (Al-Wadi et al., 2010, p. 87) وحسب الاقتصادي (Amil Game) فأن التضخم هو الأداة لمعالجة حالة معينة ناتجة عن وجود فائض في الانفاق النقدي تفوق المعروض من السلع والخدمات، لذا فأن التضخم هو مجرد حركة مستمرة في المستوى العام للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي فضلاً عن ذلك هو ناتج الفائض في كمية النقود المعروضة (Al-Khatib, 2014, p263).

والتضخم هو ارتفاع مستمر وكبير في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الكلي. (زيادة الطلب وعجز العرض). مع ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الناتجة عن زيادة كمية النقود مقارنة بالسلع والخدمات، تنخفض قيمة النقود ويسود التضخم. وقد فسّر البعض التضخم بأنه قيام الدول بإصدار مبالغ متزايدة من النقود لتغطية جزء من نفقاتها، دون وجود غطاء مناسب. (Al-Wadi et al., 2010, p 89)

2- أسباب التضخم

ويمكن أن تحدث ظاهرة التضخم في دولة ما من خلال سببين هما (Al-Khazraji, 2007, p 34)

أ- الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار فالخطورة تكمن فيما إذا كان هذا الارتفاع مستمراً إذ إن ارتفاع الأسعار المؤقت لا يسبب مشكلة إذا كان نتيجة أسباب عرضية.

ب- الارتفاع في المستوى العام في الاسعار بمعنى أن المتوسط العام للأسعار داخل حدود البلد يتعرض للارتفاع، لذا عند حدوث الارتفاع في أسعار بعض السلع، وبالمقابل انخفاض اسعار سلع أخرى قد لا يعود إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار لذا هذا لا يُعد تضخماً، لكن في حقيقة الأمر لايزال معنى التضخم سبب الاختلاف بين المدارس الفكرية ويعود سبب ذلك إلى أن نظرية التضخم مرت بمراحل متعددة وفقاً لتطور الفكر الاقتصادي. وبعض المصادر ترجع حدوث التضخم الاقتصادي إلى مجموعة من الأسباب منها (Al-Shabool, 2014, p 76) :-

أ- **زيادة الطلب والاستهلاك**: أكدت العديد من النظريات الاقتصادية الحديثة أن زيادة الطلب على المنتجات والخدمات مقارنةً بالعرض تؤدي إلى التضخم. ويرجع ذلك إلى أن أسعار السلع تتحدد عند تساوي العرض مع الطلب. أما إذا تجاوز الطلب العرض واستمر العرض على نفس الوتيرة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم.

ب- **انخفاض نسبة العرض الكلي**: ان انخفاض في العرض الكلي يؤدي إلى خلل في الاقتصاد بسبب العوامل الآتية التي من أهمها:

- عجز نظام الإنتاج عن تلبية جميع الاحتياجات نتيجةً لزيادة الطلب. ويعود هذا العجز إلى اعتماد الاقتصاد على توظيف جميع عناصر الإنتاج.

- عجز الإنتاج عن تلبية احتياجات سوقٍ عالية الطلب، مما يؤدي إلى فقدان المرونة. ويعود ذلك إلى نقص الخبرة الفنية في الإنتاج، أو استخدام أساليب إنتاج قديمة لا تواكب تطورات السوق الحديثة.

- قلة توافر المواد الخام والعمالة وعناصر الإنتاج الأساسية الأخرى.

ج- **زيادة تكاليف الإنتاج:** ان زيادة التكاليف في الانتاج هو بسبب زيادة أسعار السلع والخدمات. ويمكن تعريف زيادة الإنتاج على أنها زيادة أسعار المنتجات والخدمات الخاصة بمرحلة الإنتاج، وتكاليف عوامل الإنتاج عن السعر المحدد للإنتاج وهذا يعمل على ارتفاع سعر بيع المنتج أو ارتفاع سعر الخدمة، حتى اذا لم يتم رفع سعر المنتجات أو الخدمات سوف تقل الأرباح.

ز- **الاعتماد على الواردات:** تعتمد بعض الشركات الصغيرة على الواردات من اقتصادات دول أخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات. وينعكس هذا الارتفاع في الأسعار ارتفاعاً في أسعار البيع في الأسواق المحلية.

ر- **الحروب بين الدول والكوارث الطبيعية:** تؤدي الحروب بين الدول والكوارث الطبيعية إلى تراجع اقتصاديات هذه الدول نتيجة انخفاض الإنتاج، مما يؤدي إلى ضعف العرض وزيادة التضخم نتيجة استمرار العرض وتزايد. يؤثر هذا التضخم على الاقتصاد، ويزيد من عدم استقرار العملة المحلية وعجز موازنة الدولة.

خ- **فوائد البنوك والمؤسسات المصرفية:** تحتفظ البنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة ضئيلة من الودائع، وتُصدر ودائع نقدية بكميات كبيرة جداً، مما يؤدي إلى زيادة نسبة النقود والسيولة النقدية. وهذا بدوره يزيد من التضخم الاقتصادي والتوجه نحو القروض، مما يُضيق الفجوة بين الحاجة والدخل (Muhammad and Al-Halahleh, 2021, p 14).

3- أنواع التضخم

توجد الكثير من انواع التضخم تبعاً للزيادة في حدة المستوى العام للأسعار ومنها ما يلي :-

أ - التضخم البسيط: يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة ضئيلة، تتراوح بين (2-3%) سنوياً. ويُعتبر التضخم البسيط هدفاً من أهداف السياسة النقدية في الدول المتقدمة، إذ يُحفز الاستثمار، ويُحافظ على استقرار التكاليف ضمن حدود مقبولة ومتوقعة، ويُقلل من تكلفة المخاطرة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

ب - التضخم الزاحف: ارتفاع شهري طفيف في المستوى العام للأسعار، يؤدي إلى ارتفاع سنوي كبير، قد يصل إلى 10%.

ج - التضخم الحقيقي: ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة، تتراوح بين 10-15% سنوياً، نتيجةً للزيادة المستمرة في الطلب الكلي.

ح - التضخم المكبوت: هو حالة من التضخم غير المرئي، تحدث عادةً خلال فترات الحروب والأزمات، عندما تعمل الحكومات على زعزعة قوى السوق وإعلان أسعار حكومية ثابتة. فتلجأ الحكومات إلى تثبيت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية عند مستويات أقل بكثير من أسعار التوازن لتلك السلع، مع ضبط توزيع الكميات المتاحة منها على الأسر المستهلكة وفق ما يُعرف بنظام الحصص، لضمان حصولها على احتياجاتها منها طوال فترة الأزمة. (Al-Ghalbi, 2017, p 43).

د - التضخم الجامح: يُعدّ من أسوأ أنواع التضخم، حيث ترتفع الأسعار أضعافاً مضاعفة عن مستوياتها السابقة، مما يزيد معدل التضخم إلى أكثر من 100% سنوياً. ويحدث هذا غالباً خلال فترات الحرب، عندما تتخفّض مستويات الإنتاج إلى أدنى مستوياتها. وتُحشد الموارد لزيادة الإنتاج العسكري على حساب الإنتاج المدني، وتُدمر مرافق الإنتاج والبنية التحتية خلال الحرب. ولذلك، تلجأ الحكومات إلى تمويل عجز

الموازنة خلال الحرب من خلال توسيع المعروض النقدي، مما يسهم في زيادة التضخم نتيجة لعجز العرض الكلي عن مواكبة زيادة الطلب الناتجة عن زيادة المعروض النقدي. (Saleh, 2001, p 114)

ثالثاً: العلاقة بين أسعار الفائدة ومعدل التضخم

تبين العديد من الدراسات الاقتصادية الى وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم حيث تلجأ أغلب البلدان إلى رفع معدلات الفائدة للسيطرة على مستويات التضخم المرتفعة وقد فسرت معظم الدراسات هذه العلاقة من منظور واحد فقط، يتأثر فيه سعر الفائدة بمعدل التضخم فعند ارتفاع معدل التضخم ينخفض سعر الفائدة الحقيقي، وهو ما قد يؤدي إلى رفع السعر الاسمي لإعادة التوازن للسعر الحقيقي من ناحية، وباعتبار سعر الفائدة مثل بقية الأسعار يرتفع لارتفاع معدل التضخم من ناحية أخرى (Al-Shammari and Al-Zubaidi, 2016, p 98).

وبناء عليه فإن العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم من أكثر العلاقات الاقتصادية المعقدة، وعموماً فإن دقة الإحصائيات المتوفرة حول هذين المتغيرين في هذا المجال هي بالتأكيد قليلة خاصة في العراق. أشك أن التضخم وأسعار الفائدة مرتبطان، وكثيراً ما يُشار إلى هذه العلاقة في الاقتصاد الكلي. التضخم هو معدل زيادة أسعار السلع والخدمات. ويعتمد سعر الفائدة، أو المبلغ الذي يفرضه المقرض على المقرض، على سعر الأموال الفيدرالية الذي يحدده الاحتياطي الفيدرالي. بتحديد سعر الأموال الفيدرالية المستهدف، يمتلك الاحتياطي الفيدرالي أداة قوية للتأثير على معدل التضخم. تُمكن هذه الأداة الاحتياطي الفيدرالي من زيادة أو تقليص المعروض النقدي حسب الحاجة لتحقيق معدلات توظيف مستهدفة، وأسعار مستقرة، ونمو اقتصادي مستدام. هناك ميل عام لوجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة والتضخم. الاحتياطي الفيدرالي مسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية للبلاد، بما في ذلك تحديد سعر الأموال الفيدرالية، الذي يؤثر على أسعار الفائدة التي تفرضها البنوك على

المقترضين. عموماً، عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، ينمو الاقتصاد ويرتفع التضخم. وعلى العكس، عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة، يتباطأ الاقتصاد وينخفض التضخم. في ظل نظام البنوك الاحتياطية الجزئية، تميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع. تُشكل هذه العلاقة أحد المبادئ الأساسية للسياسة النقدية المعاصرة، إذ تتلاعب البنوك المركزية بأسعار الفائدة قصيرة الأجل للتأثير على معدل التضخم في الاقتصاد. ويُشير مؤشر أسعار المستهلك، وهو مقياس يتتبع تغيرات الأسعار، إلى العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة والتضخم. ويُستخدم مؤشر أسعار المستهلك لتحديد فترات التضخم والانكماش (Al-Dagher, 2018,p34).

أعتقد الاقتصادي فيشر أن سعر الفائدة (المتغير المستقل) له تأثير إيجابي على معدل التضخم (المتغير التابع)، وأن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار. أي أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الصرف بين السلع الحالية والمستقبلية. ومع ذلك، فإن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يدفعه المقترض، إذ يفترض بسعر السوق أو سعر الفائدة الاسمي، وهو سعر الصرف بين النقود الحالية والمستقبلية. في غياب التضخم، عندما تكون جميع عمليات التبادل بالنقود، يكون سعر الفائدة الحقيقي والاسمي متطابقين، لكن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع. وبناءً على ذلك، يختلف الاقتصاديون حول نوع العلاقة التي تربط سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، لكن فيشر توصل إلى معادلة لتفسير هذه العلاقة، وهي $(r=i)$ ، حيث يمثل r سعر الفائدة الحقيقي، ويمثل i سعر الفائدة الاسمي، ويمثل T معدل التضخم. وبالتالي، فإن التضخم المتوقع عند سعر فائدة اسمي معين سيخلق فرقاً بين إنتاجية الاستثمار وعائد المدخرات، وهذا الفرق يساوي معدل التضخم. وللحفاظ على المساواة بين المدخرات والاستثمار عند حدوث التضخم، يجب أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي مع معدل التضخم. إن فرض حدود قصوى أو سقوف على أسعار الفائدة يعيق نمو المدخرات ويقلل من كفاءة الاستثمار. ويزيد التضخم المرتفع من الآثار الضارة لهذه السقوف، حيث ينتج عندما تتحول

أسعار الفائدة الاسمية إلى معدلات قيمة حقيقية سالبة. ولذلك يرى كثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة الحقيقي هو المحدد الحاسم لسلوك الاستثمار والادخار، وأن الدولة تحرص على رفع الفائدة الاسمية بمقدار كل نقطة أو وحدة مئوية يرتفع بها التضخم لتحقيق الاستقرار في مستوى سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي تجنب الآثار السلبية للتوسع النقدي (Abdul Aziz, 2008,p65).

المبحث الثاني : تحليل تطور أسعار الفائدة والتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2024-2004)

1- تحليل تطور اتجاهات سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2024-2004)

عد سعر الفائدة من أقدم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لسوق النقد. ويشير إلى سعر الفائدة الذي يخضم به البنك المركزي الأوراق المالية التي تخصصها البنوك التجارية معه للحصول على احتياطات نقدية لتمويل عملياتها في منح الائتمان للأفراد والمؤسسات. وتلعب أداة سعر الفائدة دورًا هامًا في النشاط المصرفي (Al-Shaibani, 2018, p43).

يتضح من الجدول (1) اتجاهات تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2024-2004)

إذ يلاحظ أن سعر الفائدة في عام 2004 كان (3.95 %) وفي عام 2005 أصبح (7%) قد طرأ عليه تغيير عما كان عليه في السابق ، قبل استقلالية البنك المركزي نتيجة قيام السياسة النقدية ببعض التعديلات عليه ليصبح (15%) في عام 2006 ثم عملت السلطات النقدية على رفع سعر الفائدة ليصل إلى نسبة (20%) عام 2007

جدول (1) تطور سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

السنوات	سعر الفائدة	السنة	سعر الفائدة
2004	3.95	2015	4.73
2005	7	2016	2.5
2006	15	2017	2.5
2007	20	2018	2.5
2008	17.84	2019	2.5
2009	7.44	2020	2.5
2010	5.63	2021	2.5
2011	7.1	2022	2.5
2012	5.1	2023	2.5
2013	5.29	2024	2.5
2014	4.96		

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2004-2024).

قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية تقييدية وذلك من أجل تخفيض معدلات التضخم والسيطرة عليها، ومن ناحية اخرى تعمل المصارف التجارية على زيادة سعر الخصم (أي الفائدة) على الأوراق المالية والتجارية التي يتم تقديمها من قبل الأشخاص إلى المشروعات والمؤسسات المالية، وهذا يؤدي إلى سحب كميات كبيرة من النقود المتداولة في الاسواق النقدية، في حين البنك المركزي عاد إلى تخفيض سعر الفائدة ليلغ (17.84%) في عام 2008 وفي هذا المجال فأن البنك المركزي قد اتبع سياسة نقدية توسعية بعد أن نجح في خفض معدلات التضخم. واستمرت السلطة النقدية في تخفيض معدل سعر الفائدة حيث بلغ ما نسبته (7.44%) في عام 2009 ، ووصل إلى (5.63%) في عام 2010 ومن ثم ارتفع في عام 2011 ليصل إلى (7.1%) وعاد إلى الانخفاض تدريجياً في السنوات

الأخرى ليكون في عام 2012 بنسبة (5.1%) وفي عام 2013 ارتفع بنسبة قليلة جدا حيث كان (5.29%) وفي عام 2014 انخفض وأصبح (4.96%) ولرفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني بهدف تمويل المشروعات التنموية، واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية ولاسيما استمراره في تخفيض سعر الفائدة ليبلغ (4.73%) في عام 2015 ، وواصل الانخفاض ليستقر عند (2.5%) للأعوام (2016-2024).

2- تحليل تطور اتجاهات معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

تأثر الاقتصاد العراقي بتضخم الشركاء التجاريين نتيجة زيادة اعتماده على الاستيراد الخارجي أو ما يعرف التضخم المستورد وهذا ما ينعكس سلباً على اقتصاده لأنه يخلق ما يسمى بحالة التوقعات التضخمية، وهذا أخطر من التضخم نفسه، بينما يعد تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من أكثر المحددات التضخمية المهمة على المدى الطويل، فضلاً على أن الزيادة في مستوى النمو الاقتصادي لا تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، ويعود ذلك لأن هذا النمو كان في قطاع النفط وليس في القطاعات الانتاجية الحقيقية الأخرى والتي يساعد نمو هذه القطاعات على امتصاص الضغوط التضخمية، والقضاء على فجوة التضخم (Al-Dabbagh, 2019, p54).

إن ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي أخذت بالتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً خلال مدة الدراسة، فقد بلغ التضخم في عام 2004 26.8% وهذا العام قد شهد فيه العراق تحول جديد في الاقتصاد حيث تم رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً عليه وتم فتح الحدود أمام حركة السلع المستوردة في الوقت الذي توقفت أعداد كبيرة من المشاريع الإنتاجية، واستمر معدل التضخم بالارتفاع حتى بلغ أعلى مستوى له في عام 2006 حيث بلغ (53.1%) وهي نسبة كبيرة جداً ومن ثم بعدها انخفض معدل

التضخم إلى (30.9 %) و (12.7 %) و (8.3 %) خلال الأعوام 2007، 2008 ، 2009 على التوالي لتنتهي المرحلة الأولى من مرحلة التضخم المرتفع خلال مدة الدراسة، وأن سبب ارتفاع التضخم خلال المدة (2004-2024) يعود ذلك إلى ضغط الطلب الكلي والذي أدى إلى تعظيم مخاطر التضخم الناتج عن سحب الانفاق بشكل عام والانفاق الاستهلاكي بشكل خاص في الوقت الذي كانت تعاني فيه اغلب القطاعات الانتاجية في الاقتصاد من قصور في مواجهة هذا الطلب المتزايد، فضلاً عن عدم التناسق بين السياسات الاقتصادية في أداء دورها للتصدي أو الحد لهذا التضخم المرتفع، وكذلك حالة الاضطراب السياسي والأمني بعد الحرب والغاء الرقابة على التمويل الخارجي وأيضاً اتباع سياسية تحرير الاسعار، فضلاً عن صدور قانون البنك المركزي الذي أعطاه الاستقلالية الكاملة وتبديل العملة المحلية .

جدول (2) تحليل تطور اتجاهات معدل التضخم في الاقتصاد العراقي
للمدة (2004- 2024)

السنوات	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2004	26.8	2015	1.4
2005	37.1	2016	0.1
2006	53.1	2017	0.2
2007	30.9	2018	0.4
2008	12.7	2019	0.8
2009	8.3	2020	0.2
2010	2.5	2021	2.2
2011	5.6	2022	2.8
2012	6.1	2023	2.5
2013	1.9	2024	2.7
2014	2.2		
المتوسط			21.0

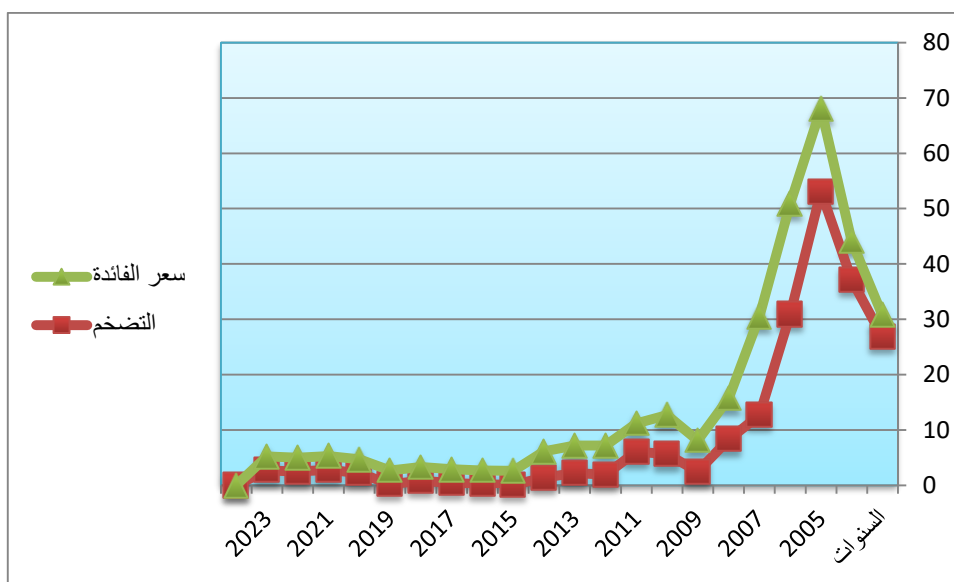
المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات إحصائية للمدة (2004-2024).

أما في عام 2010 بدأت مرحلة جديدة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وهي مرحلة التضخم المنخفض حيث بلغ معدل التضخم (2.5%) ثم أخذ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ في عام 2015 (1.4%) ويعود السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وهذا عمل على انخفاض معدل التضخم في العراق بعد العراق أن أغلب السلع فيه هي مستوردة، بعدها استمر معدل التضخم بالانخفاض حتى بلغ (0.1%) في عام 2016 ويعود السبب في ذلك إلى ظاهرة الركود التي عاش فيها الاقتصاد العراقي بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن اجراء السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، أما في عام 2017 فقد شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار حيث بلغ معدل التضخم (0.2%) وسبب هذا الاستقرار يعود إلى اجراءات السياسة النقدية التي اعتمدت الية جديدة أفصحت عن أبعاد تتضمن مجموعه من الأهداف والمهام وتأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الاسعار الذي انعكس في نسب التضخم، أما في عام 2018 شهد معدل التضخم ارتفاعاً قليلاً إذ بلغ (0.4%) ويعود هذا إلى التوسع في الانفاق العام الناتج عن اعمار المناطق المحررة. أما في عام 2019 فقد بلغ معدل التضخم (0.8%) وهو معدل سالب يدل على عدم وجود تضخم خلال العام ومن ثم بعدها بلغ (0.2%) عام 2020 واستمر هذا المعدل بالارتفاع في عامي 2021 و 2022 حيث بلغ (2.2%) و(2.8%) والسبب يعود إلى سياسة النقشف التي اعتمدتها السياسة النقدية والمالية بالإضافة الى زيادة الطلب الكلي وحالة الركود التي عاش فيها الاقتصاد العراقي بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية .

3- العلاقة ما بين اسعار الفائدة ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2024-2004)

من خلال الشكل (1) الذي يوضح بأن العلاقة ما بين سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق كانت طردية بشكل عام، إذ كان مسارهما الزمني متطابقاً تقريباً من حيث الارتفاع والانخفاض، مع ملاحظة بعض الاختلافات الطفيفة في بعض السنوات، وخاصةً خلال المدة (2014-2012). أما المدة (2024-2016)، فقد كان سعر الفائدة ثابتاً، مما يعني عدم وجود علاقة بين سعر الفائدة ومعدل التضخم. ومع ذلك، نستنتج أن تثبيت سعر الفائدة من قبل البنك المركزي العراقي ساهم في خفض معدلات التضخم إلى أدنى مستوى لها خلال فترة الدراسة. أما ارتفاع معدل التضخم في الأعوام 2021 و2022 و2023 و2024، فقد كان بسبب قيام البنك المركزي العراقي برفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار.

شكل (1) علاقة سعر الفائدة بالتضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2024-2004)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (1) و (2)

المبحث الثالث : التحليل القياسي للمتغيرات المستخدمة في النموذج (سعر الفائدة والتضخم) في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024)

بعد التوصيف النظري لسعر الفائدة والتضخم واستعراض تطور سعر الفائدة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2024) سنحاول من خلال هذه الفقرة استخدام منهج القياس الاقتصادي لإثبات التحليل الوصفي والوقوف بشكل مبرهن على العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم في العراق. وانطلاقاً من مراحل منهجية القياس الاقتصادي Methodology of Econometrics سنعمد المراحل الآتية :

1- صياغة الأنموذج القياسي

سوف نتناول هنا اثر سعر الفائدة في معدل التضخم، الذي يعد من العوامل المؤثرة في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي ، وسوف نستخدم المتغيرات التالية:

1- سعر الفائدة ونرمز له بالرمز IR

2- معدل التضخم ونرمز له بالرمز INF

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل منهجية القياس الاقتصادي باعتبارها الأساس الذي يكون في ضوئه تقييم نتائج التقدير للأنموذج، وضمن هذه المرحلة يكون تحديد المتغير المعتمد (سعر الفائدة) والمتغير التابع (معدل التضخم) والتوقعات النظرية المسبقة عن إشارة المعلومات في الأنموذج في إطار النظرية الاقتصادية له والمتغيرات المستخدمة سوف تكون كما يلي:-

1- سعر الفائدة IR : وطبقاً للنظرية الاقتصادية فإن التحسن في سعر الفائدة

يعني أي انخفاض معدل التضخم، ومن ثم فإن الإشارة يفترض أن تكون سالبة.

2- معدل التضخم INF : وطبقاً للنظرية الاقتصادية فان العلاقة بين سعر الفائدة(المتغير المستقل) له أثر موجب على معدل التضخم(المتغير التابع).
بعد ان حددنا المتغيرات لهذه الدراسة يمكن صياغة النموذج على النحو الاتي:

$$IR=B_0+B_1 INF+ U_t$$

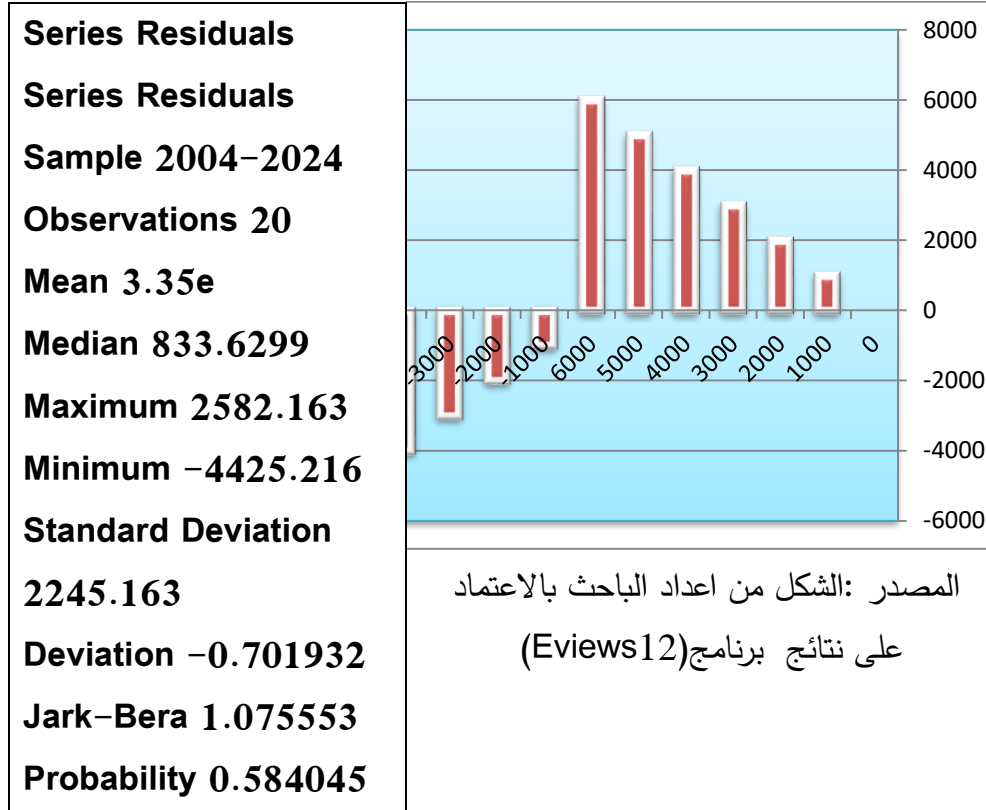
ب- مرحلة تقدير النموذج

باعتماد السلسلة الزمنية قيد البحث (2004-2024) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS سيكون تقدير معلمات النموذج. وقبل هذه الخطوة يجب إجراء مجموعة اختبارات للتأكد من الشروط الأساسية لاستخدام طريقة OLS من أجل الحصول على أفضل تقديرات غير متحيزة ومستوفية للشروط .

في البداية يجب التأكد من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار من خلال استخدام احصاءة Bera-araque ويمكن قبول فرضية العدم أو رفضها القائلة بان بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً ضد الفرضية البديلة وهي انعدام فرض التوزيع الطبيعي(Attia, 2004, p. 45) ومن خلال التطبيق الإحصائي 12- Eviews يمكن الحصول على النتيجة الآتية :

من خلال الشكل البياني يتضح أن شكل توزيع البواقي يقترب نوعاً ما من التوزيع الطبيعي، وللتأكد نذهب لنتائج فحص الاختبار ونجد أن القيمة الاحتمالية للاحصاء المستخدمة اكبر من 5% (مدة الثقة المعتمدة) ومن ثم نقبل فرضية العدم القائلة بالتوزيع الطبيعي للبواقي.

شكل (2) يوضح توزيع البواقي



الاختبار الآخر هو التأكد من خلو العلاقة القياسية من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم التجانس. بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي سنلجأ لاختبار Breusch-Godfrey كبديل عن اختبار دربين واتسون لما للأخير من سلبيات لأنه يعطي نتائج غير حاسمة عندما تقع نتيجة الاختبار المقدرة في المناطق غير المحسومة في الجدول وغيرها من المشاكل. وباستخدام احصاء Brush Godfrey نحصل على النتائج الآتية:

الجدول (3) يوضح نتائج الارتباط الذاتي وعدم التجانس

Brush- Godfrey Test:

F-statistic	0.67533	Prob.F(1,4)	0.5350
Obs*R-squared	0.926087	Prob.Chi-Square(1)	0.3564

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

يتبين من نتائج الاختبار أعلاه أن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ أن القيمة الاحتمالية لاحصاء Prob hisquare (بمدة تباطوء واحدة لانخفاض عدد المشاهدات) **0.3564** هي اكبر من 5 % ، وهذا يعني أن القيمة المحسوبة أصغر من الجدولية (والتي تتبع توزيع كاي Chi-Square) .

أما فيما يتعلق باختبار فرض ثبات تباين حد الخطأ العشوائي فسنعمد إلى اختبار ARCH (autoregressive conditional heteroskedasticity) ونحكم على النتائج من خلال قبول فرضية عدم القائلة بثبوت تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر مقابل الفرض البديل القائل بعدم ثبات التباين وكالاتي:

الجدول (4) يوضح اختبار فرض ثبات تباين حد الخطأ العشوائي ARCH

heteroskedasticity Test:ARCH

F-statistic	3.567328	Prob.F(2,4)	0.1952
Obs*R-squared	3.876543	Prob.Chi-Square(1)	0.1764

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews12)

تشير نتائج التقدير إلى أن القيمة الاحتمالية لاحصاءة Chi-Square اكبر من 5%، ومن ثم فإن القيمة المحسوبة أصغر من الجدولية وهو ما يعني قبول فرضية عدم بثبات تباين حد الخطأ العشوائي. وبعد التأكد سلامة النموذج واستيفائه لاختبارات الجودة يمكن تطبيق طريقة OLS بعد واستخراج النتائج الخاصة بالعلاقة المدروسة التي يوضحها الجدول (5) :

الجدول (5) يوضح نتائج التقدير بطريقة OLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51246.08	12941.89	3.959705	0.0075
IR	-21.72322	6.859965	-3.166666	0.0194
INF	-0.000309	0.000198	-1.560225	0.1697
R-squared	0.908722	Mean dependent(var)		20218.45
Adjusted R-squared	0.847870	S.D. dependent(var)		7431.295
S.E. of regression	2898.493	Akaike info criterion		19.08472
Sum squared reside	50407556	Schwarz criterion		19.26559
Log likelihood	-99.96598	Hannan –Quinn criter		18.97072
F-statistic	14.93329	Durbin-Watson stat		1.656031
Prob (F-statistic)	0.002834			

المصدر :الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج(Eviews12)

ج- تقييم نتائج التقدير

يتبين من نتائج التقدير أعلاه أن الحد الثابت يرتبط بتأثير معنوي مع المتغير المعتمد، إذ أن القيمة الاحتمالية له أصغر من مستوى الثقة المعتمد في معادلة الانحدار (5%) ، أما فيما يتعلق بسعر الفائدة فتشير نتيجة الاختبار إلى انه ذو تأثير معنوي على التضخم، إذ أن (P اقل من 5) ، كما أن إشارة المعلمة جاءت مطابقة للمنطق الاقتصادي وهي العلاقة العكسية.

كانت الدالة اللوغاريتمية هي أفضل الدوال في تقدير المعادلة، ومعنوية النموذج، وكان معدل التضخم في العراق هو المتغير الوحيد معنوي، ومتأثر في سعر الفائدة،.

وأظهر ذلك اختبار (t) حيث أن كل تغير بمقدار مرة واحدة في سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار معامل المرونة الكبيرة البالغة (-3.76) واتضح ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاقبال على القروض في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن سرعان ما تتوجه الأموال إلى شراء السلع الاستهلاكية لوجود النزعة الاستهلاكية لدى عامة المجتمع العراقي، وغياب الوعي الاستثماري، فضلاً عن عدم وجود برنامج حكومي لمتابعة القروض الموجهة للاستثمار، فكل ما سبق يقود إلى زيادة الطلب على السلع، والخدمات الاستهلاكية، والاستثمارية، بمعنى زيادة التيار النقدي في الدورة الاقتصادية، ولم يقابله زيادة في التيار السلعي نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فتكون كمية كبيرة من النقود تطارد كمية محدودة من السلع والخدمات فيرتفع المستوى العام للأسعار.

عكست قيمة (R²) للمعادلة بنحو (90%) وهي نسبة ما يمثله سعر الفائدة في معدل التضخم، بمعنى أن (10%) من التغيرات في معدل التضخم لم تكن بسبب سعر الفائدة في العراق، وتعود إلى متغيرات لم تتضمنها المعادلة، وأظهر اختبار فيشر أن النموذج معنوي، وجوهري، وصالح للتنبؤ، والقياس الكمي في الاقتصاد العراقي حيث إن القيمة المحسوبة لـ (F) معنوية وكانت (8.5) أما اختبار (D.W) والبالغة (2) لم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

من اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها ما يلي :

- 1- يُعتبر سعر الفائدة أداةً من أدوات السياسة النقدية نظراً لتأثيره على النشاط الاقتصادي. أما التضخم، فهو مشكلةٌ متعددة الأسباب ومتباينة. وقد اعتمده العديد من الاقتصاديين كأداةٍ للحد منه، نظراً للعلاقة التبادلية بينهما، أي أن كلاً منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.
- 2- كان سعر الفائدة، ولا يزال، موضع خلافٍ بين الاقتصاديين. وينبع هذا الخلاف من اختلاف فهم طبيعة السوق الذي يُحدّد فيه سعر الفائدة، وتحديد العوامل المؤثرة فيه، ومدى فهم طبيعة العوامل المؤثرة فيه، كأثر سعر الفائدة والتضخم النقدي.
- 3- يمكن تصنيف اسباب التضخم بسبب سحب الطلب والاخرى بدفع التكاليف وفي ظل هاتين الفئتين تتعدد الاسباب لتفسير التضخم.
- 4- اظهرت نتائج الدراسة لواقع سعر الفائدة واثرة على التضخم في الاقتصاد العراقي والتحليل القياسي ان العملية التضخمية في العراق ناتجة عن مجموعة من العناصر تخص سحب الطلب واخرى تخص دفع التكلفة.
- 5- تبين عدم فاعلية سعر الفائدة في السيطرة على معدلات التضخم لا سيما خلال المدى القصير.
- 6- ان الاجراءات المتعلقة بسعر الفائدة الدور الحاسم في السيطرة على معدلات التضخم لا سيما بعد عام 2007 من خلال السيطرة على سعر الصرف عبر الية مزاد العملة الاجنبية.
- 7- تبين ان سعر الفائدة ذو تأثير معنوي على التضخم حيث ان الاحتمالية هي اقل من 5% وان اشارة المعلمة مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية.

8- أظهر اختبار (t) لسعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بمقدار معامل المرونة الكبيرة البالغة (-3.76) واتضح ان انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاقبال على القروض في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن سرعان ما تتوجه الأموال إلى شراء السلع الاستهلاكية لوجود النزعة الاستهلاكية لدى عامة المجتمع العراقي، وغياب الوعي الاستثماري، فضلاً عن عدم وجود برنامج حكومي لمتابعة القروض الموجهة للاستثمار.

ثانياً: التوصيات

- 1- معالجة الاختلالات في الجهاز الانتاجي لتقليل التضخم المستورد من جهة وتخفيض التكاليف الانتاج من جهة اخرى.
- 2- اعتماد اساليب الاستهداف للتضخم من اجل السيطرة على معدلات التضخم عن طريق سعر الفائدة.
- 3- ضرورة تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على مورد واحد وهو النفط لان ذلك يؤدي الى وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد وذلك بالاعتماد على السياسة النقدية.
- 4- يجب رسم استراتيجية تنموية واضحة المعالم من خلال الاعتماد على السياسة النقدية فضلاً عن مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى، من اجل التخلص من الاعتماد على سلعة واحدة في الاقتصاد.
- 5- يجب ان تكون هناك اجراءات تتعلق بسعر الفائدة ويكون لها الدور الحاسم في السيطرة على معدلات التضخم من خلال السيطرة على سعر الصرف عبر الية مزاد العملة الاجنبية.
- 6- يجب تخفيض سعر الفائدة لان ذلك يؤدي إلى زيادة الاقبال على القروض في مختلف القطاعات الاقتصادية.

Sources:

- 1-Hassan and Al-Ramli, Saif Ali Yahya, and Abdullah Muhammad Rashid (2022), Measuring the Impact of Government Spending on Money Supply in Iraq for the Period (1990-2019), Tikrit Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 56.
- 2-Al-Barmawi and Al-Jazzar, Adham Muhammad Al-Sayyid, and Farouk Fathi Al-Sayyid (2022), The Asymmetric Impact of Interest Rate Shocks on the Inflation Rate Using the NARDL Model: An Applied Study of the Egyptian Economy, Practical Journal of Financial and Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Damietta University, 2(1), Vol. 2.
- 3-Al-Dabbagh, Ziara (2014): The Phenomenon of Monetary Inflation in Iraq and Its Economic Implications, Ahlul-Bayt Journal, Issue 12.
- 4-Daniels, Joseph, Vanhoz, and David, 2012, The Economics of Money and International Finance, translated by Mahmoud Hassan Hosni, Riyadh, Mars Publishing House.
- 5-Al-Dagher, Mahmoud Muhammad (2018): Challenges Facing Monetary Policy and Difficulties in Coherence with Fiscal Policy, Journal of Monetary and Financial Studies, Central Bank of Iraq, Baghdad, Volume 1, Issues (1) and (2).
- 6-Al-Shammari and Al-Zubaidi, Hashim Marzouq, and Hamid Obaid (2016): Measuring the Relationship between Interest Rates and Some Macroeconomic Variables: A Study of the Experiences of Egypt and Japan with Special Reference to Iraq, PhD Thesis, University of Karbala.
- 7-Al-Shabool, Farouk (2014): The Role of Interest Rates in the Recent Global Financial Crisis from an Islamic Economics Perspective, Journal of Economic, Administrative and Financial Studies, Tikrit University, Volume 10, Issue 36.
- 8-Al-Khazraji, Thuraya Abdul Rahim (2007): Evaluation of the performance of monetary policy in Iraq and its impact on inflation, an analytical study for the period (1980-2003), Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 13, Issue 40.
- 9-Al-Ghalbi, Abdul-Hussein Jalil (2017). Foreign Exchange Rate Policy and the Dual Shock in the Iraqi Economy, Journal of Monetary and Financial Studies, Special Issue, Third Annual Conference, 2017.

- 10- Central Bank of Iraq, General Directorate of Statistics and Research, Statistical Bulletins for the Period (2004–2024), Various Issues.
- 11- Al-Khatib, Farouk bin Saleh Al-Khatib, Diab, Abdul-Aziz bin Ahmed, (2014), Advanced Studies in Macroeconomic Theory, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia.
- 12- Al-Shaibani, Fadhel Karia Kazar, (2018), The Role of Monetary and Innovative Policy in Addressing Inflation: An Analytical Study of the Iraqi Economy for the Period 1990–2003, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Volume (61), Issue (6).
- 13- Al-Wadi, Mahmoud Hussein, et al. (2010): Money and Banking, First Edition, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman.
- 14- Ministry of Planning and Development Cooperation, Central Bureau of Statistics and Information Technology, Annual Statistical Abstract (2004–2024)
- 15- Taqa, Muhammad, Al-Zayoud, Muhammad, Safi, Walid Ahmad, and Ajlan, Hussein, 2008: Fundamentals of Microeconomics and Macroeconomics, Second Edition, Ithraa Publishing and Distribution, Hashemite Kingdom of Jordan.
- 16- Muhammad, Al-Halahleh, Al-Siddiq Yousef, and Mamoun Khalaf (2021): The Impact of Interest Rates and Inflation on Bank Credit in the Kingdom of Saudi Arabia during the Period (1995–2018), International Journal of Economics and Business, College of Business, King Khalid University.
- 17- Saleh, Mazhar Muhammad (2001): Monetary and Fiscal Policy and Control of Inflation and Exchange Rate Variables, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad.
- 18- Abdel Aziz, Ahmed Mohamed Adel (2008): The impact of interest rates on inflation in light of the economic reform program in Egypt: an empirical study, Arab Group for Training and Publishing, Egypt, Cairo, 1st ed. (1).